العرب
الإثنين 2021/10/11
السنة 44 العدد 12206

مشهد انتخابي عراقي ملتبس لا يبدده إعلان النتائج

قادة الأحزاب الشيعية يحذرون من التلاعب بالأصوات وخدش الديمقراطية بعد تدني مشاركة الناخبين

يترقب أن يزداد الجدل على الانتخابات التشريعية العراقية التي جرت الأحد، بعدما تعلن النتائج خلال 24 ساعة وفق ما أعلنت مفوضية الانتخابات، مع إعلان الكتلة الفائزة والتحالفات السياسية التي ستنتج عنها، خصوصا بين الأحزاب الشيعية المتنافسة على رئاسة الحكومة.

بغداد – كشفت المشاركة الضعيفة في عملية التصويت بالانتخابات التشريعية في العراق التي جرت الأحد، عن فقدان غالبية الأحزاب ثقة الشارع العراقي خصوصا الشيعية منها.

وتباينت التصريحات بشأن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في العراق، ففي الوقت الذي أشارت فيه تقارير صحافية إلى إقبال أكثر من المعهود في محافظات غرب العراق ذات الأغلبية السنية، شهدت العاصمة بغداد ومحافظات جنوب العراق نسبة عالية من المقاطعين لعملية التصويت.

وتشير الأرقام الأولية إلى أن نسبة المشاركة في أفضل الأحوال لا تتجاوز ثلاثين في المئة، خصوصا في محافظات الأنبار وصلاح الدين.

وكان المسؤولون العراقيون قد حثوا الناخبين على المشاركة، بعد أن شهدت الفترة الصباحية عزوفا شعبيا عن التصويت.

وقال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بعد إقفال الصناديق "أتممنا واجبنا ووعدنا بإجراء انتخابات نزيهة آمنة ووفرنا الإمكانات لإنجاحها"، وبعد أن دعا الناخبين إلى التوجه نحو المراكز الانتخابية لاختيار ممثليهم.

وطالب الكاظمي في تغريدة على حسابه على تويتر بعد ظهر الأحد، الناخبين غير المصوتين بسرعة التوجه نحو المراكز الانتخابية لاختيار ممثليهم، في إشارة إلى ضعف المشاركة في عملية التصويت.

فيما تعالت النداءات من مساجد مدينة الأعظمية في بغداد تحث الناخبين على المشاركة، في إشارة إلى ضعف إقبال أهالي بغداد على عملية التصويت.

وقالت مفوضية الانتخابات إنها لم تتحقق بعد من صحة الجدول الذي تم تداوله في وسائل الإعلام، والذي يظهر نسبة المشاركة في الانتخابات عند 19 في المئة، قبل إقفال صناديق التصويت.

ولم تتخط نسبة المشاركة ثلاثين في المئة، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن رئيس المفوضية الانتخابية جليل عدنان.

وقالت رئيسة بعثة المراقبة الأوروبية فايولا فون كرامون في مؤتمر صحافي "للأسف، في هذه المرحلة، لاحظنا نسبة مشاركة ضئيلة"، مضيفة "هذه إشارة سياسية واضحة، وليس لنا إلا أن نأمل بأن تلتفت النخبة السياسية إلى ذلك".

وذكرت خلية الإعلام الأمني أنها "أصدرت أوامر صارمة إلى كافة القطعات الأمنية في العاصمة بغداد والمحافظات بتشديد إجراءات الحراسة والحماية حول مراكز الاقتراع ومراكز التسجيل ومخازن المفوضية المستقلة للانتخابات، بعد انتهاء الاقتراع العام حفاظا على سلامة صناديق الاقتراع".

رشا العزاوي

الأحزاب الشيعية تعيش حالة إنكار لرفض الشارع لها

مقتدى الصدر

تعطل أو تعطيل أجهزة التصويت يخدش العملية الديمقراطية

عمار الحكيم

على المزورين التراجع عن نوايا التلاعب بالأصوات في الانتخابات

ويحق لنحو 25 مليون شخص التصويت. لكن المشاركة في عملية التصويت الإلكترونية، والاختيار من بين 3240 مرشحا، تتطلب حيازة بطاقة بيومترية.

وتجري الانتخابات لاختيار 329 نائبا، وفق قانون انتخابي جديد يرفع عدد الدوائر وينص على تصويت أحادي، ما يفترض أن يعطي دفعا للمستقلين والمرشحين المحليين.

ويتوقع أن تصدر النتائج الأولية خلال 24 ساعة من موعد إغلاق صناديق الاقتراع، بينما يستغرق إعلان النتائج الرسمية عشرة أيام، وفق مفوضية الانتخابات.

وشهدت عمليات التصويت خروقات سجلها الناخبون والمراقبون معا في عدة محافظات، تمثلت بمنع المراقبين من أداء عملهم وحصول شجارات بين جهات تحاول تخريب العملية والأجهزة الأمنية، رغم الأطواق الأمنية التي نظمتها السلطات للحفاظ على أجواء الانتخابات.

وأعلن جهاز الأمن الوطني العراقي توقيف عدد من الأشخاص خلال عملية الاقتراع في الانتخابات البرلمانية، بتهمة محاولة التأثير على خيارات الناخبين.

وقال حميد الشطري، وكيل جهاز الأمن الوطني المرتبط بمكتب رئيس الوزراء، "تم ضبط عدد من المخالفات من المواطنين الذين كانوا يقومون بدعاية انتخابية في محاولة للتأثير على الناخبين"، مشيرا إلى توقيفهم وإحالتهم إلى القضاء.

ولم يشر المسؤول العراقي إلى عدد هؤلاء أو مكان توقيفهم.

وشهدت الانتخابات العراقية إغلاق مركز اقتراع وتعرض بعض أجهزة التصويت لخلل فني مؤقت.

وأفاد بيان لنقابة المحامين العراقيين بـ"إغلاق مركز انتخابي بمحافظة ديالى (شرق)، إثر إطلاق نار من قبل مجهولين".

وأوضح أن "مشاجرة وقعت بين جهات مسلحة (لم يحددها) أطلقت على إثرها النيران أمام مركز اقتراع مركز الفارابي بمحافظة ديالى".

واعترف رئيس مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات جليل عدنان خلف بـ"تعرض بعض أجهزة التصويت لخلل فني مؤقت".

وأعلن القضاء العراقي توقيف ستة أشخاص بينهم خمسة مزقوا الدعايات الانتخابية للمرشحين.

ويراقب 1249 مسؤولا دوليا عملية الاقتراع، إضافة إلى الآلاف من المراقبين المحليين، وفق مفوضية الانتخابات العراقية.

وعبّرت تصريحات قيادات شيعية وزعماء ميليشيات مدعومة من إيران عن القلق الذي ينتابهم من عمليات تزوير والتلاعب بالأصوات والتأثير على الناخبين، قبل إقفال صناديق الانتخابات.

وكشفت التصريحات القلقة مبكرا وقبل إعلان النتائج عن التنافس الشرس بين الأحزاب الشيعية على منصب رئيس الوزراء المخصص للشيعة، وفق المحاصصة الطائفية التي تم الاتفاق عليها بعد احتلال العراق من قبل القوات الأميركية عام 2003.

وقال زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إن تعرض أجهزة التصويت للعطل أو التعطيل، يعد خدشا للعملية الديمقراطية، مطالبا أنصاره بعدم الانسحاب قبل الإدلاء بأصواتهم.

وطالب هادي العامري، زعيم تحالف الفتح الذي يجمع الميليشيات المدعومة من إيران، أنصار تحالفه بعدم الانسحاب من مراكز الاقتراع التي تواجه مشاكل فنية.

وقال العامري في تسجيل صوتي "يا أمة الحشد والمقاومة، عليكم بالزحف إلى صناديق الانتخابات والمرابطة حتى يتم التصويت وعدم تركها بحجة عطل الأجهزة، لأنها في طور التصليح، ونحن نتابع ذلك بجدية".

فيما استخدم رجل الدين عمار الحكيم، رئيس تحالف قوى الدولة، كلمة التزوير في نداء وجهه إلى أنصاره.

وطالب الحكيم الذي يتحالف مع حزب الدعوة الإسلامي جناح حيدر العبادي، الذين يخططون للتزوير التراجع عن نوايا التلاعب بالأصوات أو التأثير على الناخبين.

واعتبرت الكاتبة السياسية العراقية رشا العزاوي أن الأحزاب الشيعية تعيش حالة إنكار، "فبعدما واجهت رفض الشارع لها بالسلاح مرة واليوم بخطاب المؤامرة".

وقالت العزاوي في تصريح لـ"العرب"، "تراجعت الكثير من الكتل السياسية الممثلة لمحافظات الجنوب عن توقعاتها بأغلبية ساحقة أو نيل مقاعد تتخطى أربعين مقعدا للكتلة الواحدة".

وعزت ذلك إلى الفارق المعيشي الكبير الذي تعيشه الفئات المقربة والمنتفعة من تلك الأحزاب ومجموعها لا يتخطى عشرين في المئة من جمهور المحافظات الجنوبية وبغداد، والذي يشتكي من قائمة طويلة من المصاعب ليس أقلها تفشي الفقر ونقص الخدمات وانتشار السلاح.

وحمّل رجل الدين الشيعي رشيد الحسيني المفوضية مسؤولية حرمانه من التصويت، معبرا عن استيائه بعد منعه من التصويت بسبب وجود خلل في عملية تحديث سجله الانتخابي في مدينة النجف.

ونفت مفوضية الانتخابات حصول أي عطل في أجهزة التصويت الخاصة بالانتخاب، مؤكدة وجود لجان مختصة للتدخل في أي طارئ.

وقالت المتحدثة باسم المفوضية جمانة الغلاي إن "المفوضية لديها أجهزة احتياطية في حال حصول أي تعطل في أجهزة التصويت، وهناك لجان تتجول في جميع مراكز الاقتراع للاطلاع على المشاكل وتزويد المراكز بكل ما تحتاجه".

ولا تبدو الخروقات التي شهدتها عملية التصويت وحدها من ستمثل مشكلة حقيقية في الانتخابات التشريعية العراقية، فستكون نسبة المشاركة المؤمل إعلانها الاثنين ونتائج التصويت التي وعدت المفوضية إعلانها خلال 24 ساعة، والتوافقات التي ستترتب عليها بين القوى السياسية، المعضلة الأبرز التي ستظهر خلال الأيام القادمة.

التعكز على عصا الانتخاب لن ينهي الفساد

معين عبدالملك: إن لم نحصل على دعم الأشقاء والعالم لن يكون هناك يمن

عدن – حذر رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك من انهيار سياسي واقتصادي شامل في اليمن، إن لم تتحرك دول التحالف العربي والمجتمع الدولي لإسناد حكومته في البلاد التي يمزقها الصراع منذ سبعة أعوام.

وقال عبدالملك في حوار تلفزيوني مساء السبت "إذا لم تحصل الحكومة على دعم لن يكون هناك يمن"، معترفا في الوقت نفسه بوجود اختلالات عسكرية مع الميليشيات الحوثية التي تحاصر مدينة مأرب وتسيطر على أجزاء من مدينة شبوة.

وأشار إلى "أن الكلفة البشرية والمادية التي استهلكتها الحرب في اليمن مهولة"، معتبرا أن "ما فقد صعب تعويضه، لكن الحرب لم تكن خيارنا".

وبدت تصريحات عبدالملك، الذي عاد إلى العاصمة المؤقتة عدن قبل أيام من مقر إقامته في الرياض، اعترافا بالمأزق السياسي والاقتصادي الذي تعيشه الحكومة والرئيس اليمني عبدربه منصور هادي.

ووصف الوضع في البلاد بالخطير من الناحية الاقتصادية والأمن الغذائي، مطالبا الأشقاء العرب بدعم الحكومة والمؤسسات اليمنية في المرحلة القادمة.

وكشف عن "إجراء نقاشات مع السعودية لدعم البنك المركزي اليمني"، مؤكدا أن ذلك "الدعم مرتبط بإصلاحات".

وحمّل رئيس الوزراء اليمني الحوثيين مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي، بالقول "الحوثيون يقفون وراء الانفصال النقدي الذي أثر اقتصاديا؛ الآن مؤشرات المجاعة الموجودة في مناطق سيطرة الحوثيين -مثلا في حجة وعمران- خطيرة جدا".

ووصف المعارك الدائرة للشهر الثامن تواليا بين الجيش والحوثيين في محافظة مأرب الغنية بالنفط، والتي تضم مقر قيادة القوات الحكومية، بـ"المصيرية"، معتبرا أن "مأرب تخوض معركة عن كل اليمن، وتقاوم منذ سنة ونصف السنة في مناطق مختلفة وتستنزف الحوثيين بشكل كبير".

وأقر عبدالملك بوجود اختلالات في قوات حكومته، تمثلت في سيطرة الحوثيين أواخر الشهر الماضي على مديرية بيحان في محافظة شبوة جنوب شرقي اليمن، بالقول" مهما كان هناك اختلالات في الجانب العسكري ونعترف، لكن مهم الآن تعبئة الجميع نحو المعركة، ما حصل كان مباغتة لمديرية بيحان، لم تكن في خط المواجهات بشكل كبير ونوفر للقيادات العسكرية الدعم الكامل بحيث تستطيع استعادتها".

وبشأن الجهود الدولية لإيقاف الحرب وإحلال السلام في اليمن رأى رئيس الوزراء اليمني أن "السلام لن يتحقق إلا إذا انكسر الحوثيون"، مضيفا "أعلنا موافقتنا على المبادرة السعودية لكننا نعلم أن التأثير الإيراني على الحوثيين في الأخير هو الطاغي".

وتأتي تصريحات عبدالملك بالتزامن مع استئناف المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ تحركاته بهدف الدفع باتجاه إحلال السلام، على وقع تصعيد حوثي غير مسبوق جنوبي محافظة مأرب.

وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أنّ ليندركينغ بدأ من الأردن جولة جديدة سيزور خلالها سلطنة عمان والإمارات، كما سيلتقي أعضاء الحكومة اليمنية وممثلي المجتمع المدني اليمني وشركاء دوليين آخرين.

ووفق الخارجية الأميركية لا تزال جهود ليندركينغ مركزة على تقديم الإغاثة الفورية لشعب اليمن ودفع عملية سلام شاملة بقيادة الأمم المتحدة، وأنّه مستمر في الدعوة إلى حل دائم لأزمة الوقود، بما في ذلك إنهاء القيود المفروضة على واردات المشتقات النفطية والتلاعب الحوثي بأسعارها وتخزينها.

ولا يبدي أغلب المراقبين تفاؤلهم باقتراب الاتفاق على سلام في اليمن مع تفاقم أخطر أزمة إنسانية تعيشها البلاد، ويعزون ذلك إلى تشدد الحوثيين المدعومين من إيران، مشيرين إلى أن إيران تستخدم دعم الحوثيين في الحرب اليمنية كورقة ضغط في مفاوضاتها مع السعودية، في وقت يواصل فيه المتمردون هجماتهم على المدن السعودية بالطائرات المسيرة.

وأشار الكاتب اليمني محمد جميح إلى أن هناك اختلافا بين ما يحدث في الواقع والتصريحات الإيرانية حول الحرب في اليمن ودعمها للحوثيين لينفذوا هجمات على السعودية.

وأوضح جميح في تغريدة على تويتر أنه على مستوى التصريحات ترحب طهران بالحوار مع السعودية، وتشجع الحوار بين اليمنيين. وفي الواقع ترسل سلاحها إلى الحوثيين لينفذوا مهمة نظام إيران في ضرب المنشآت والأعيان المدنية السعودية واليمنية.

كارثة إنسانية مستمرة

صباح الخالد يستقطب المعارضة الكويتية في تعديل حكومي

الكويت – بدأت تتضح النتائج الأولية للحوار الوطني بين الحكومة الكويتية ورئيس البرلمان من جهة ونواب من المعارضة في مجلس الأمة من جهة ثانية بعد استكمال الجلسة الثالثة الأحد.

وكشفت مصادر سياسية كويتية عن اتفاقات أولية مشجعة بين الطرفين، من المؤمل أن يعرضها رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد الصباح، في تقرير نهائي يقدم إلى أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد خلال أيام بعد عودته من فترة علاج مؤقتة من ألمانيا.

وذكرت المصادر في تصريح لـ"العرب" أن من بين الاتفاقات الأولية، التعديل الحكومي المؤمل إجراؤه بتغيير ثمانية وزراء، بعد أن كان الكلام يتحدث قبل أسابيع عن خمسة وزراء في حكومة الشيخ صباح الخالد.

وأشارت إلى قبول رئيس الحكومة بدخول عدد من أعضاء المعارضة البرلمانية في التشكيل الوزاري الجديد المؤمل الإعلان عنه بالتزامن مع عودة جلسات مجلس الأمة للانعقاد في السابع والعشرين من أكتوبر الجاري.

وأكدت على أن الاتفاق المبدئي قد تم بين الحكومة ونواب المعارضة على إصدار عفو عن أكثر من 350 شخصا يحاكمون بتهمة قضايا الرأي والحريات، في مقدمتهم نواب سابقين محكومين بقضية اقتحام مجلس الأمة عام 2011، ويعيشون في تركيا ولندن منذ سنوات.

وقبلت الحكومة سحب طلب تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها لرئيس مجلس الوزراء حتى منتصف عام 2022، بعد أن أكد نواب المعارضة عدم دستورية هذا الطلب، إلا أنهم أكدوا التزامهم بهدنة سياسية مع الحكومة بغية دفعها لتنفيذ مشاريع اقتصادية معطلة منذ سنوات.

اتفاق مبدئي

- دخول المعارضة في التشكيل الحكومي الجديد
- العفو عن 350 شخصا يحاكمون بقضايا الرأي
- التزام المعارضة بالتهدئة داخل البرلمان
- موافقة المعارضة على قانون الدين العام

ومقابل ذلك اشترطت حكومة الشيخ صباح الخالد على نواب المعارضة، إضافة إلى التهدئة والمحافظة على انسيابية جلسات مجلس الأمة، عدم الجلوس في مقاعد الوزراء، كما حدث في دورة الانعقاد الماضية، والموافقة على فرض ضريبة القيمة المضافة، وقانون الدين العام، الذي تحتاج الحكومة إلى تمريره لتجاوز الصعوبات المالية التي تعاني منها الدولة.

وجمع الاجتماع رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الخالد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونواب المعارضة عبيد الوسمي وحسن جوهر ومهلهل المضف وعبدالله الطريجي، وبحضور ممثلين عن الديوان الأميري الكويتي، للاتفاق على وضع مسودة حوار وطني، والتأكيد على نبذ الخلافات.